1. تم التركيز على جودة فهم الجهات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها

ودور كل جهة (العضوية بلجنة التقييم وحضور الاجتماعات وورش العمل):

المشاركة في اللجنة الفرعية للتقييم الوطني للمخاطر في إعداد التقرير الوطني للمخاطر وذلك من خلال تمثيلهم كأعضاء في اللجنة، وكذلك من خلال المشاركة في حضور الورش التدريبية التي أعدتها اللجنة الفرعية المنعقدة خلال عملية تقييم المخاطر الوطني أدى إلى استيعاب واضح حول أهداف وغايات تقييم المخاطر الوطني.

وتشير المشاركة الواسعة من جميع القطاعات في الدولة ومساهماتها في تصنيف التهديدات ونقاط الضعف إلى الفهم الواسع لتقييم المخاطر الوطني وفيما يتعلق في آلية جمع المعلومات وتعبئة التقارير والاستبيانات التي تخدم عمل اللجنة في وضع التصور الكامل عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة.

وفيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال قامت النيابات وسلطات إنفاذ القانون بتوفير الإحصاءات الخاصة بالقضايا الجزائية ونوعها وعددها ونوع التهمة المرتكبة وعدد وجنسية مرتكبيها وقيمة متحصلات الجرائم بكافة أنواعها ومدى خطورة الجاني وقدراته في ارتكاب الجريمة والتخطيط لها ومدى ارتباطه بعصابات منظمة وأثر الجريمة وانتشار نطاقها على مختلف المستويات وكذلك تقارير المعاملات المشبوهة والجمارك وأنماط الجرائم إقليميا ودوليا

تمت مراجعة هذه الاستبيانات الأولية ووضعت عدد من الملاحظات، وقامت النيابة العامة بتحسين اجاباتها السابقة وصولاً إلى التقرير النهائي الذي كان أساس من ضمن التقارير الأخرى لمختلف القطاعات في الدولة.

قامت الجهات بتوزيع هذا التقرير على الجهات الخاضعة لها لتعزيز فهم الجهات لهذه المخاطر ولضمان شمولية هذا الفهم، لم تكتف بعملية النشر ولكن قامت كذلك بإعداد عدد (...) ورش توعية بتقرير التقييم الوطني للمخاطر ودور الجهات الخاضعة لها بالتعامل مع هذه المخاطر.

كما قامت الجهات بالإجابة على الاستبيانات المعدة من قبل اللجنة من واقع خبرتها العملية بتعبئة الاستبيانات وتوفير الإحصائيات المطلوبة منها فيما يتعلق بالجهات الخاضعة لها ومدى مخاطر عملها وارتباطها بالأنشطة المالية المذكورة في منهجية مجموعة العمل المالي فاتف.

إضافة إلى ذلك، قامت الجهة بنشر دليل استرشادي على موقع الجهة الالكتروني يتضمن شرح موجز عن تقرير التقييم الوطني للمخاطر و... و..

نظم مكتب إدارة المشروع عدداً من جلسات التوعية مع الجهات المختصة للتوعية بنتائج التقييم الوطني للمخاطر وتمت المشاركة بها

1. كيف تقييم المخاطر على مستوى الجهة risk rating
2. ما هو أثر التقييم الوطني للمخاطر (وضع خطة عمل والتركيز على الجرائم العالية وكذلك القطاعات العالية المخاطر للتخفيف من المخاطر المتعلقة بها وكيفية تأثر الشركات بهذه المخاطر
3. السؤال عن مخاطر تمويل الإرهاب (الإجابة النموذجية أنه تم مشاركته مطلع العام وتم التعرف على منهجية تمويل الإرهاب والمجموعات الإرهابية وكذلك معرفة الدول المتعلقة بها لوضع إجراءات العناية المعززة لمواطنيها...)
4. السؤال عن التفتيش المكتبي والميداني onsite و offsite شرح منهجية التفتيش وماذا يتم النظر من خلاله ودوريته وأمثلة على نتائج التفتيش
5. آليات الرقابة وأدواتها (الموافقات الأمنية من جهاز أمن الدولة – إجراءات العناية CDD – WORLCHECK – التفتيش المشترك consolidated supervision – الجهات النظيرة - public search ... الخ)
6. السؤال عن الغرامات والتركيز عليها
7. السؤال عن التنسيق (عضوية اللجنة الوطنية – الجنة الفرعية لتقييم المخاطر – اللجنة الفرعية لجهات الرقابة على القطاع المالي بدول الإمارات – الاجتماعات الثنائية أو لجان التنسيق المشتركة ... الخ)
8. كيفية التعرف على المستفيد الحقيقي والإجراءات المتخذة من الجهات للتعرف عليه
9. هل تم تفعيل النص بالنسبة للإفصاح عن المدراء الاسميين (المادة 35)
10. آلية تطبيق قرارات مجلس الأمن (المكتب التنفيذي تم تطبيقها مطلع العام الحالي)
11. إجراءات الترخيص (الإشارة إلى الإجراءات المتضمنة في قانون غسل الأموال أو اللائحة إن وجدت)
12. الإشارة إلى خطة العمل الوطنية من حيث تم تحديد الفجوات ومعالجتها وستقوم الجهات بتحديث خطط عملها وفق نتائج التقييم الوطني للمخاطر
13. الاطلاع على استراتيجية اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة 2019-2021

**-4 :إلى أي مدى تتلاءم الأهداف والأنشطة التي تقوم بها النيابة العامة مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والمتطورة ومع المخاطر ذات الصلة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها؟**

تهتم اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة

بوضع وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة، واقتراح الأنظمة والإجراءات والسياسات.

وقد قامت اللجنة الوطنية بعد الانتهاء من التقييم الوطني للمخاطر بوضع استراتيجية الدولة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تتضمن أربعة محاور استراتيجية هي :

**محور البيانات والمعلومات** : ويتعلق بتعزيز الاستفادة من قواعد البيانات المالية وتطوير نظم تحليل المعلومات وتضمنت مبادرات تتعلق بتعزيز الشفافية حول المستفيد الحقيقي لدى الشركات وتحسين قدرات وحدة المعلومات المالية

**محور التنسيق والتعاون** : ويتعلق بتعزيز كفاءة وفاعلية التنسيق وتوفر المعلومات على المستوى المحلي والدولي

**محور التدابير التنظيمية** : ويتعلق برفع كفاءة وفاعلية السياسات التشريعية والعمليات التنظيمية

**محور الامتثال وإنفاذ القانون** : ويتعلق بضمان وتعزيز الانفاذ الفعال لقانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وامتثال كافة الأطراف وتضمن المحور عدد من المبادرات منها تحسين فاعلية التحقيقات والمحاكمات بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وتطوير الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتطبيق الفعال للنهج الرقابي القائم على المخاطر.

قامت الجهة على ضوء ما انتهى إليه التقييم الوطني للمخاطر وعلى ضوء محاور استراتيجية الدولة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك خطة العمل الوطنية تم:

**أولا: تطبيق المنهج القائم على المخاطر: وتضمن المبادرات الآتية:**

1. إجراء تقييم سنوي للمخاطر للجهة وقطاعاتها موازي للتقييم الوطني للمخاطر
2. إجراء تقييم مخاطر في احتمال وقوع الجريمة في ..
3. مواطن الضعف القطاعي

**ثانيا: محور التعاون والتنسيق على المستوى المحلي والدولي:**

1. عقد اجتماعات مع الجهات المعنية (وحدة المعلومات المالية، الجهات الرقابية الأخرى) بغرض رفع مستويات التنسيق ومشاركة المعلومات وتطوير الخبرات
2. تطوير الية لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وقوائم الإدراج، وقوائم الدول عالية المخاطر
3. ابرام الاتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الجهات الدولية ذات العلاقة بحسب الاولويات
4. متابعة كافة المستجدات الخاصة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية والمشاركة في الاجتماعات المرتبطة بها
5. تطوير واستحداث تشريعات واليات لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الاقليمي والدولي
6. تشكيل لجان فرعية لتنفيذ المبادرات والمشاريع المشتركة، وتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة والجهات الأخرى ذات الصلة.

**ثالثا: محور مراجعة وتعديل وإصدار السياسات وادلة العمل:**

1. وضع دليل استرشادي للنيابة العامة بشأن تعزيز الفاعلية في مواجهة جرائم غسل الاموال والقطاعات..
2. وضع سياسة ...

**رابعا: محور التوعية والتثقيف:**

1. تنظيم برامج وحملات توعية مجتمعية بشأن مواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب
2. وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية القانونية التثقيفية للجهات الخاضعة لها بشأن نتائج التقييم الوطني للمخاطر، والتزاماتهم
3. نشر كافة السياسات وأدلة العمل المتعلقة بمواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب
4. تطوير منصة معرفية متعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب تشمل وتضم كافة الجهات المعنية وذات العلاقة

**خامسا: محور الأنظمة التقنية وقواعد البيانات والإحصاءات:**

1. تطوير وتنفيذ آلية لإنشاء وإدارة وتحديث قواعد البيانات والإحصاءات الكترونية ذات الصلة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب
2. حصر كافة العمليات والاجراءات المرتبطة بجرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب ووضع مؤشرات لقياسها، وتطويرها وتحسينها وأتمتتها
3. إعداد الإحصائيات الشهرية المتعلقة بالاستجابة للطلبات الدولية
4. نشر وتحديث قوائم الإرهاب المحلية والدولية على الموقع الالكتروني والقرارت ذات العلاقة